الارهاب في تونس والمواقف الاقليمية منه

Terrorism In Tunisia and its regional Positions

م. م. امال شريف محسن غرب المجداوي رئاسة جامعة واســط

Amal Sharif Mohsin Gharb of AL- Majdawi Presidency of Wasit university Shryf amal @gmail . com

الملخص:

بعد التحولات الكبرى التي شهدها العالم لا سيما بعد الحرب الباردة ، والتي ادت الي ظهور ابعاداً أساسية لكل من مفهوم الارهاب والامن على كافة مستوياته ، و التهديدات الأمنية وطبيعتها التي تتصدى للنظام الدولي ، فضلا عن التحولات الكبري في مجال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي ، و ظهور اخطار أمنية مختلفة اخرى ؛ اذ تتصف التهديدات بكونها غامضة المعالم غير عسكرية عابرة للحدود ومبهمة المصدر ، ولا يمكن التتبؤ بزمن ظهورها ومنها ظاهرة الارهاب ؛ اذ تعد ظاهرة الإرهاب من أكبر الظواهر خطورة في العالم ، و التي أصبحت تشكل خطرا كبيراً يهدد البشرية وامنها، باعتبارها خارج نطاق الحدود،

وتعددت وسائل الإرهاب وطرقه ، وأثبت أن الإرهابيون لديهم قدرة كبيرة في استخدام كل وسائل العلم الحديث وتطبيقاته في سبيل الوصول إلى أهدافهم وتحقيقها ، وهكذا تكون للظاهرة الارهابية أشكالا و صورا متنوعة ومختلفة .

و الارهاب ليس مسألة عادية ، بل هو من أكثر المظاهر البارزة على الساحة الدولية والداخلية ، كما أن هذه الظاهرة ليست وليدة اليوم ، إ نما عرفها العالم منذ زمن طويل ، ولكن الجديد في الامر هو ازدياد الحوادث واتساع نطاقها ، ويختلف ظهور هذه الظاهرة الإرهابية وتطورها في دول المغرب العربي تبعا لاختلاف ظروف كل دولة سياسياً ،اجتماعياً واقتصادياً ، مما يؤدي إلى الاختلاف في مظاهرها وعواملها ، ونظرا لاختلاف الصفات والخصائص

تنعكس بشكل او بأخرعلى ما يجري داخل الاراضي التونسية .

الكلمات المفتاحية : الارهاب ، تونس ، بلدان المغرب العربي ، الامن

سواءً كانت سياسية أواقتصادية أواجتماعية المشتركة بين بلدان المغرب العربي تبنيت خطورة هذه الظاهرة من جميع النواحي ، وما تفرزه من خسائر كبيرة تنعكس على جميع مجالات الحياة وغيرها من الانعكاسات التي

Terrorism In Tunisia and its regional Positions

Amal Sharif Mohsin Gharb of AL- Majdawi Presidency of Wasit university Shryf amal @gmail . com

Abstract

Terrorism in Tunisia and Regional Responses

In light of major global changes, particularly after the Cold War, fundamental aspects of terrorism and security have emerged across all levels. Security threats and their nature have shifted, along with challenges international system. This transformation has also seen a decrease in military influence, economic giving way to dominance. Various security risks have surfaced, characterized by their non-military, bordertranscending, and ambiguous features. Terrorism, a grave and widespread phenomenon poses a significant global threat, endangering humanity and safety. extends impact beyond borders, utilizing modern scientific methods proficiently to achieve goals, resulting in a diverse and multifaceted terrorist

landscape. Terrorism is far from ordinary; it profoundly shapes both international and domestic realms. Its historical roots date back centuries. but contemporary essence lies in the and expansion increase incidents. The emergence and evolution of this terrorist phenomenon in Maghreb countries differ due to unique political, social, and economic conditions. Thus, its forms and factors vary, as these Arab Maghreb nations collectively recognize the seriousness of this threat. spanning political, economic, and social dimensions. The common traits among these countries underscore the dangers of terrorism, with significant repercussions impacting multiple aspects of life, including the landscape within Tunisia.

Keywords: Terrorism, Tunisia, Arab Maghreb countries, security

المقدمة

تعد تونس إحدى دول شمال إفريقيا المطلة على البحر الابيض المتوسط، والتي يشهد لشعبها بثوراته على الظلم ، لاسيما أن التاريخ التونسي حافل بالثورات المشابهة ، الأمر الذي ينفى المقولات الغربية عن الثورات العربية النادرة والشعوب المستكينة، فالشعب التونسي خرج من صمته لتغيير الحكم الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن على ، وخاصة بعد ثورة ٢٠١١ ، التي تحولت فيما بعد إلى هاجس أمنى أدى إلى ظهور حدث ليس وليد اللحظة ، إنما كان له العديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى انتشار الظاهرة الإرهابية ، وعليه يجب علينا معرفة الاسباب التي ادت الى تفاقم ظاهرة الارهاب وتأثيرها على الاستقرار والامن الوطني لتونس (').

صاحب الارهاب البشرية منذ القدم ؛ اذ ان له دور كبير قس كل انواع الصراع الدائر بين الافكار والارادات او المجموعات العرقية قى التاريخ ، لذلك فالإرهاب ليس وليد احداث اليوم ، وقد ظهرت العديد من المنظمات الارهابية وهدفها بث الرعب والخوف في قلوب السكان ، وخلق تفرقة بين جميع الاديان السماوية التي ادت الى حروب على المدى البعيد ، لذلك اتخذ الصراع السياسي اشكالاً وقواعد وقوانين جديدة لم

تكن معروفة من قبل ، اصبح الارهاب احد الظواهر المنتشرة في بلدان المغرب العربي عى ولاسيما تونس التي اصبحت قاعدة هشة لنشوء الارهاب واحتضانه من قبل بعض المتطرفين ، الامر الذي جعل الحكومة التونسية تتخذ بعض الاجراءات الصارمة بحق الشباب المنخرط في المنظمات والعصابات الارهابية.

المبحث الاول: الارهاب مفهومه

عُرفَ الارهاب في الموسوعة السياسية هو استعمال العنف غير القانوني والتهديد به ، مثل الاغتيال الذي تقوم به ميليشيات تتمي الى جهات خارجة عن القانون وتقوم بتشويه وتعذيب وتسقيط من اجل هدف سياسي تسعى الى تحقيقه (¹) ، وأن من يقوم بهكذا اعمال يعرف بالإرهابي الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده ولكنه ينتمي الى جماعة أو نظام معين وذلك وفقا لاستراتيجية محددة .(")

أولا: الإرهاب على مستوى الوطن العربي

هو ذلك الإرهاب الذي يتولى ممارسة السيادة من جانب الدولة على إقليم معين مستعينًا باافراد يعنيهم الامر ولهم مصالح مشتركة ، وتقودهم منظمات اما ان تكون اسلامية أو قومية تسعى لتحقيق الاستقلال عن الدولة المركزية لإقامة كيانها الخاص بها ، أو

تنظيم تابع لدولة أخرى يكنون لها الولاء ، وتتشر المنظمات الإرهابية أنشطتها ضد الأفراد والمؤسسات بالدولة التي تضمنها بالقوة ضد إرادة سكان الإقليم ، والذين لا يستطيعون التأقلم مع نشاطات تلك المنظمات (١).

ويمكن القول ان هذا الإرهاب يتصف بالعنف الدموي ، كما حدث في تيمور الشرقية في اندونيسيا ، وفي إقليم إلباسك في اسبانيا ، وفي ايرلندا ببريطانيا قبل توقيع الاتفاقيات التي تعطى هذه الأقاليم بعض صور السيادة.

ثانيا: الإرهاب على المستوى الإقليمي

مستوى بسيط من الإرهاب يتم ممارسته بالكامل داخل الدولة ، بانتماء جميع منفذيه إلى جنسية الدولة ، وتقع أحداث الإرهاب على أرض تلك الدولة ، ولا يتم التعرض للأجانب المقيمين بها (°) ، كما أن إعداد تخطيط العمل الإرهابي يتم داخل الدولة وفي نطاق سيادتها القانونية والإقليمية، وأن لا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي من خارج الدولة ، وهو إرهاب داخلي محض، بحيث يتم تطبيق القانون الجنائي أو العسكري عليه داخل الدولة ، و هو من الجرائم الداخلية ولا يطبق عليه القانون الدولي (١).

المحور الثاني الأمن الوطني وإبعاده

النجاح في تأمين حماية المصالح الحيوية للبلاد ، وهو أيضا تأمين المقاومة ضد الاعتداءات الخارجية ، وغياب التهديدات والمخاطر، فالأمن الوطني تقدير غياب التهديدات المستهدفة للقيم والمكتسبات وانعدام الخوف من أن تتعرض هذه المكاسب والقيم (اي اعتداء (ا

- في حين يعرف كل من لونس كروز وجوزيف ناي الأمن الوطنى بأنه: « غياب التهديدات بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية » (^) .

- في حين يعرف زكريا حسين الأمن الوطني هو: «قدرة الدولة على تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية ، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج ، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة » (°).

- ويعرفه بطرس غالى «:الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وانما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي و الاجتماعي ، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان

الخارجي .« في حين يعرفه ميثاق الأمم المتحدة « بأنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدره عن الدولة لتتمية ودعم أنشطتها الرئيسية أو الاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهدید » ('') .

أبعاد الأمن الوطني وهي العناصر التي تتألف منها المجال الداخلي والخارجي للأمن الوطني وهي متعددة ويمكن حصرها فيما يلى:

١ - البعد العسكري

البعد الذي يركز على الجانب العسكري للدولة ، خاصة القوات المسلحة ودورها في حماية الدولة ضد أي خطر أجنبي مسلح يهدد كيانها أو حدودها ولها دور خارجي وهو أن تبرز قوتها للعامل الخارجي، ويقتم بأن الدولة لها من القوة ما تحمى به مصالحها الحيوية خارجياً وتحقيقها في حالة اللجوء إلى القوة المسلحة ('') .

٢ - البعد الاقتصادى

له أهمية كبرى خاصة عند الأزمات الاقتصادية ، فضعف الدولة الاقتصادي يؤثر كثيراً على الجوانب الأخرى للأمن الوطني ، كما أن الدولة صاحبة الاقتصاد القوي يكون لها دور ووزن وأهمية داخل النظام الدولي ، كما يخلق استقراراً وتتمية داخلية منظمة (١٢).

٣- البعد السياسي

يعنى الحفاظ على الكيان السياسي للدولة من خلال تتمية قدراتها ، وزيادة قوتها الوطنية، ويرتبط البعد السياسي للأمن الوطني للدولة بمدى تحقيق الديمقراطية فيها ، فالنظم الديمقراطية تسمح بإنشاء مؤسسات سياسية ذات فعالية وتؤدى إلى توسيع حجم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين ، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الأمن وسد الثغرات التي من الممكن أن تهدد أمنه ، ولهذا البعد مجالين هما المجال الداخلي والمجال الخارجي (۱۳).

المجال الداخلي:

يرتبط بالنظام السياسي للدولة وكفاءتها وقدرتها على تسيير وا دارة السياسة الداخلية، إضافة إلى وضع الاستراتجيات الوطنية واختيار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتجية إضافة إلى قدرة الدولة (١٤).

١ - البعد الاجتماعي

الأمن الاجتماعي هو قدرة الجماعة "حكومات وأفراد" على حفظ وصيانة قيمهم الخاصة من العبث والاندثار ، والبحث عن مكون أخلاقي لتحقيق هذا المعتقد أو ذلك، واهتم الأمن الاجتماعي بقواعد التعايش الاجتماعي ، وطبيعة السلوكيات الفردية والجماعية ، ضمن البسط الاجتماعي ويعرف " منتيغون" الأمن المجتمعي بأنه قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته

الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة ، أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المستدام ، أما عماد الأمن المجتمعي عنده فهو الهوية أي قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته، أما الأمن الاجتماعي عند أستاذ علم الاجتماع (د. إحسان محمد الحسن) فإن يعنى سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتحداهم كالأخطار والاعتداءات على الممتلكات بالتخريب أو السرقة ، كما يشمل الأمن المجتمعي قدرة المجتمع على التماسك في إطار ثقافي معين ، مما يسمح له بالتعددية ولا يخل بالمبادئ العامة والهوية التي نشأ عليها المجتمع، ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تتتج عن تدهور الوضع الأسري ، والاهتمام بالشباب وباستغلال طاقاتهم في أنشطة تسهم في تطوير وتقدم ذلك المجتمع $\binom{1}{1}$.

ويعد الأمن الاجتماعي من أكثر أبعاد الأمن الوطنى تأثرا بمصادر التهديد الداخلية والخارجية، حيث تشكل الكثافة السكانية والتوزيع السكاني والخصائص النوعية للسكان أبرز عوامل التهديد الداخلية ، فيما تمثل ثورة الاتصالات والعولمة من أبرز عوامل التهديد الخارجي لذا يجب السعي لتحقيق التوازن بين القيم التقليدية وأدوات العصر وانعكاساتها السلبية التي تزيد العبء على المؤسسات المجتمعية (١٦).

ه - البعد الديمغرافي

يعد من الأبعاد المهمة، حيث إن تكوين وكثافة السكان وطبيعة موجات الهجرة تؤثر في الأمن الوطني، فالعوامل الاجتماعية الإيجابية تؤثر تأثيراً إيجابياً، وتجعل الدولة قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تمس الأمن الوطني ، ومن أهم مؤشرات هذا البعد السكان من حيث العدد والنوع ، ومعدل النمو ، وتوزيع السكان الجغرافي ، والكثافة السكانية، وكلها عوامل تؤثر بشكل مباشر في التتمية الاقتصادية والدفاع عن حدود الدولة ، والقوة العسكرية المتاحة لتلك الدولة ، كما يرتبط بهذا البعد مدى اندماج المجتمع وتماسكه ، وطبيعة الصراعات داخله وطبيعة تكوينه العرقي والمذهبي ومدى التوافق أو التنافر داخل التكوين السكاني (١٠).

٦ - البعد البيئى

الأمن البيئي يرتبط بالأمن العام للسكان من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث ، واعادة تأهيل البيئة التي تدمر في لحرب ، ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور واضطراب جماعي ، وإن الخطر الذي يواجه البيئة يؤثر في جوانب معينة على قضايا الأمن والسلم مما يـؤدي إلـي احتمال نشوب الحروب ،

وتصاعد العمليات العسكرية ، فالإجهاد البيئي هو سبب ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع العسكري ، وغالبا ما تصارعت الأمم لغرض و مقاومة السيطرة على الموارد الأولية ، وا مدادات الطاقة من المرجح أن تتفاقم هذه الحروب مع ازدياد واشتداد التنافس عليها ، لأن العلاقة بين ندرة الموارد والنزاعات الدولية ، ليست موضوعاً جديدا (

المحور الثالث / الظاهرة الارهابية في تونس

تونس من بين الدول التي تعرف بتجانس شعبها من حيث اللغة ، العادات والتقاليد و برؤيتها الدينية الداعمة لإسلام التسامح والاعتدال والتتوير ، لكنها لم تكن بمنئ عن ما حدث في العالم العربي ، وهذا ما أدى إلى بروز التيارات المتشددة الجهادية والتكفيرية الممارسة للإرهاب حيث عرفت تونس ظواهر إرهابية بعد ثورة ١١ كانون الثاني ٢٠١١ ، التي كان من بين أسباب قيامها غياب الديمقراطية ،وتدهور الاوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى مما يشكل أحد المداخل التي يستغلها التيار الإرهابي للانضمام اليه ، ومن الاسباب التي ادت الي تفاقم الوضع في تونس هي .

أ الأسباب الأمنية:

تفكك جهاز أمن الدولة ؛ اذ ينتعش الإرهاب دائما في الدول التي تضعف فيها السلطة بسبب ثورات أو مراحل انتقالية تعيشها ، ويزدهر أكثر في حالة سقوط الدولة ، وتفككها لأنه دائما يبحث عن الفراغ في الجانب الأمني للدول فالعدو الأول للتنظيمات الإرهابية هو أجهزة المخابرات القوية التي ترصد حركاته و سكناته وتتدخل لإجهاض عملياته قبل أن تنفذ ، ويجب الإقرار أن جهاز أمن الدولة التونسي كان فعالا ضد الإرهاب ، لكن مشكلته كانت في أن الرئيس السابق زين العابدين بن على (١٨) يوجه عناصره أيضا نحو المناضلين السياسيين والحقوقيين ، وهو الجانب المرفوض قانونياً ودستورياً وأخلاقياً ، وكانت عناصره تطبق الأوامر ،و إن تفككه ، وا بعاد الضباط عن العمل أدى إلى ثغرة كبيرة وفجوة في أجهزة الأمن التونسي (١٩) ، فضلاً غن الفوضى في ليبيا وتسرب السلاح الليبي إلى تونس هو المهدد الأول للأمن ، فالإرهاب يحتاج إلى بشر لتنفيذ مخططاته ، ويحتاج قبل ذلك إلى أسلحة وقنابل ومتفجرات (٢٠)، ويمكن القول أن السلاح المستخدم من قبل المجموعات الإرهابية في تونس هو السلاح الليبي المهرب ، ولتغذية الإرهاب في تونس تمثل في تجنيد الشباب وا رسالهم إلى سوريا للجهاد ولمقاتلة الجيش

العربي السوري ، وذلك «جهادا في سبيل إسرائيل وأمريكا « يجب الاعتراف أنه حدث اختراق خطير جدا للوعى السياسي التونسي المتقدم ، والحقيقة أن شبكات مخابرات عربية تتشط مختفية وراء ستار جمعيات خيرية هي من تنفق أموالا طائلة لتجنيد الشباب التونسي وتعمل على اغراءهم ، والتلاعب بمشاعرهم من اجل الحصول على اموال طائلة وزجهم في جحيم الحرب القائمة . ('')

ان اطلاق سر اح إلارهابيين الذين تلطخت أيديهم بالدماء ، إذ قتلوا كل من ينتمى الى اجهزة الدولة الامنية والمواطنين العزل الذين رفضوا الانصباع لاوامرهم، وهذه الخطوات كانت النواة الأولى للإرهاب في تونس لأن أولئك الذين تم العفو عليهم تبين أنهم شاركوا في كل العمليات الإرهابية ، غياب دولة القانون ، وعدم احترام تطبيق القوانين والأنظمة المحلية ، وزديادة وتيرة الاعتقالات ، و التتكيل بالمعارضين وتعذيبهم ، وحرمانهم من أبسط حقوقهم ، وعدم الدفاع عن أنفسهم ، ومحاكمة المقبوض عليهم بتهم سياسية ، وزجهم في السجون لمدة طويلة بدون أحكام ، واتباع سياسي تكميم الأفواه ، ومنع حرية التعبير (**(**^۲ ^۲

الأسباب السياسية (٢٠) .

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى انتشار الإرهاب في تونس ومن بين هذه الأساب:

سيطرة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة ، واستبداد وتسلط نظام زين العابدين بن على ، وحرمان الشعب من المشاركة في الانتخابات ، ومنع القوى السياسية من حرية العمل السياسي ، وعدم وجود إجماع وطنى حول القضايا المصيرية ، فضلاً عن خلق فجوة امام آفاق التعبير ، وسيادة الإحباط بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة والحاكم ، وإنتهاك حقوق الإنسان ، اذ لم بيد أي احترام لسيادة القانون ، وهو ما كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتشار الإرهاب ، فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب . (' ')

امتناع الحكومة التونسية عن توفير فرص عمل لحاملي الشهادات العليا من اكبر التحديات التي وإجهت الحكومة ، فضلاً على اقدام الشاب التونسي "محمد بو عزيزي " على احراق نفسه بسبب مصادرة عربته وبضاعته لعدم امتلاكه الترخيص اللازم، ماهو الا الشرارة الحقيقية لاندلاع الاحتجاجات والصدامات في ولاية "سيدي بو زيد " في ٢٥/ كانون الاول / ٢٠١٠ ، وامتدت لتشمل باقى الولايات الاخرى (٢٥) ،

وعمل على قمع التيار الديني ، وعدم إعطائه حرية العمل السياسي المشروع والسماح له بالوصول إلى السلطة بطريقة سلمية ، وخيبة الاحتجاج المدنى تزيد من خيبة المحبطين، فالسلمية لم تشمل عدالة ولا إنصافا، بل يأسا وقنوطاً (٢٦) .

لم يسعى بن على الى تدعيم الحكم الفردى، لم يعمل غلى تحقيق الحرية والديمقراطية للشعب التونسي بل إن الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه المخابراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن هو تحويل تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالإصبع في كافة أنحاء العالم باعتباره موطنا لإحدى الدكتاتوريات البوليسية الرهيبة

وعمل على تعزّيز الحكم الفردي المطلق، فجمّع بين يديه كافة السلطات مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين ، والاستبداد بهم وقمع والتتكيل بكل من يخرج ضد نظامه .

ان انتهاك السيادة الشعبية لقد استمر النظام بانتهاك السيادة ، جاعلا من الانتخابات مجرد عملية صورية معروفة النتائج مسبقا ، ومن المؤسسات الناجمة عنها أدوات مطيعة بيده تنفّذ أوامره ، وحول المعارضة الرسمية إلى مجرد ديكور يضفى به على نظامه طابعا تعددياً زائفاً ، واقدم على قمع الأحزاب والمنظمات التي حاولت الحفاظ على

استقلاليتها ، وعزل الحركة النقابية ، وحول الإتحاد العام التونسي للشغل ، ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر قياداتها بأوامر الرئيس، وتتفذ سياسات نظامه لأنها مدينة بوجودها وبقائها له ولبوليسه وا دارته لا إلى قواعد التنظيمات التي تزعم تمثيله وكل هذا أدى إلى انتشار الإرهاب في تونس خاصة (٢٧) بعد ثورة الياسمين (۲۸).

الأسباب الاقتصادية

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى انتشار الإرهاب في تونس ومن بين هذه الأسباب نجد الأسباب الاقتصادية وتتركز فيما يلي

انتشار معدلات البطالة في المجتمع ، فقد أشارت برقيات ويكيلكس إلى تتامى مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلّة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة ٣٠% ، والظلم والفقر المتفشى في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد (٢٩) ، وفرض رسوم عالية وضرائب ، وذلك من أجل امتصاص ما لدى المواطنين وغالبيتهم من محدودي الدخل ،وعدم التوزيع العادل للثروات ، ومصادرة نظام الرئيس للحقوق المادية والمعنوية للشعب وانتشارها مع

شريحة الأغنياء بخبرات البلاد ، وا نما تعد أبشع صور الإرهاب الاقتصادي ضد الشعب ، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتحول تونس إلى منطقة ساخنة وبيئة خصبة للتوترات ، ويكون الإرهاب الناجم من الشعوب هذه الدول ، إنما هو رد فعل طبيعي ضد الظلم والفساد والاستغلال والاستعباد الداخلي ، والتحكم في القرار الاقتصادي في تونس والسيطرة عليه ، وسعى دول العالم الي اقتسام الاسواق التونسية ، وجعلها أسواقاً استهلاكية للسلع المنتجة من قبلها ، أو جعل السيولة النقدية لتونس لصالح أسواقها واقتصادها ، وتدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة (٣) ، واصبح الاقتصاد التونسي هشأ بسبب توجه النشاط الاقتصادي عامة إلى القطاعات غير المنتجة (الخدمات) على حساب القطاعات المنتجة الاخرى بحثاً عن الربح السهل والسريع ، ناهيك أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام تراجع بسبب سوء التخطيط ، والتي دفعت الشباب العاطل عن العمل التوجه نحو العمل الإرهابي ، ان تلك الأوضاع المتمثلة بالظروف الاجتماعية الذي يدفع الشباب بالاتجاه نحو طريق الارهاب ، فاتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية ، وظهور أنماط معيشية استهلاكية استفزازية لدى بعض فئات المجتمع ، وعدم قدرة بعض المهاجرين من

الريف الذين يسكنون عادة في الأحياء العشوائية على التكيف مع الواقع الجديد ، كلها عوامل وسبل تحول المشاكل الاقتصادية إلى قوة دافعة نحو التطرف ، والفشل الاقتصادي ، وعدم تلبية متطلبات قطاع كبير من المواطنين مع انتشار البطالة ، وزيادة التضخم الأمر الذي قد يتيح لبعض المنظمات الإرهابية ، تجنيد الشباب العاطل عن العمل ، إذ تجد ضالتها في الغاضبين ، والمحتجين ، والكارهين لسياسات الدولة (.("

يمكن القول ن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تخلق بيئة مولدة للإرهاب، فالبطالة ، والتضخم ، وتدنى مستويات المعيشة ، وعدم التناسب بين الأجور والأسعار ، وتفاقم مشكلات الإسكان والصحة والمواصلات قد تدفع قطاعا من الشباب إلى الدخلة في عصابات الجريمة والإرهاب تؤدي إلى افتقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع ، وبين من يملك ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة خاصة بين فئات المجتمع ، وسوء توزيع الثورة والموارد اللازمة للتتمية وتوفير الحاجات الأساسية للسكان ، وعلى نحو غير متوازن ، كل هذا ادى الى خلق الظاهرة الارهابية واثرها على الاستقرار السياسي في تونس (.(""

المبحث الرابع: المواقف الإقليمية من الظاهرة الإرهابية في تونس

أولا: الموقف الجزائري من الثورة التونسية إن الموقف الجزائري من الثورة التونسية كان غير واضح المعالم ، وقد كان ذلك من المفارقات الأولى، إذ لم تتخذ الجزائر أية ردة فعل توحى برفض أو تأييد ما يحدث في تونس، واكتفت بالتأكيد على أن ما يحدث فی تونس شأن داخلی یجب احترامه من منطلق مفهوم السيادة ، ويمكن القول أن هذا الموقف يكمن وراؤه عدد من الأسباب يأتي في مقدمتها نجاح الجزائر في احتواء المظاهرات فيها ، وساعدها في ذلك عدم وجود رؤية حقيقية تجمع عليها القوى السياسية ، و بسبب استخدام عوائد البترول في شراء السلم الاجتماعي ، والخوف من تصدير نموذج الثورة ، وقد كان ذلك أحد الأمور الذي يؤرق الدولة الجزائرية ، لا سيما في ظل التقارب الجغرافي بين الدولتين ، وكذلك نتيجة لتشجيع الثورة في تونس العديد من شعوب المنطقة ، وعلى رأسها مصر وليبيا واليمن في النزول للميادين والشوارع للمطالبة برحيل النظم الحاكمة ، وما ارتبط بذلك من حالات الفراغ الأمنى التي عانت منها تلك الدول (٣٣).

ثانياً: الموقف المصري

أعلنت في بيان لوزارة الخارجية إنها تؤكد احترامها لخيارات الشعب في تونس الشقيقة ، وا نها تثق في حكمة الأشقاء التونسيين، وقدرتهم على تثبيت الوضع وتجنب سقوط تونس في الفوضيي ، اما على الصعيد الشعبى فقد تظاهر عشرات النشطاء السياسيين المصريين أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة ، للتعبير عن دعمهم للثورة الشعبية في تونس ، رافعين الأعلام المصرية والتونسية ، منددين بالحكم الدكتاتوري للرئيس زين العابدين بن على ، ومطالبتهم اياه بتقديم استقالته وتحقيق مطالب الشعب التونسي ، الا ان حكومة مصر لم تتدخل في الشؤون الدلخلية للبلد الشقيق تونس (. (""

ثالثاً الموقف الإبراني

اتسمت المواقف الإيرانية إزاء الثورات العربية بالتدرج والتفاوت حسب علاقة إيران بهذه الدول ؛ إذ تعاملت مع بعضها بحذر ، وأيدت أخرى بقوة ، ورفضت الاحتجاجات في دول أخرى مثل العراق واعتبرتها من المحرمات ، وأعلنت موقفها رسمياً تجاه الثورة في تونس من خلال بيان لوزارة الخارجية ، يشير إلى أن المهم هو تتفيذ مطلب الأمة التونسية بأفضل شكل ممكن ، واصفةً اياها "انها دولة يمكنها أن تلعب دوراً فعالاً في الأمة الإسلامية" ("").

رابعاً موقف الاتحاد الأفريقي

اتسمت المواقف الرسمية الأفريقية من الثورات العربية ، بالارتباك الشديد سواء فيما يتعلق بالحكام أو الاتحاد الأفريقي ، لذلك أعلن بعض القادة الأفارقة ، رفضه التغيير الثوري ، وحظرت السلطات في اريتريا نشر أخبار الثورة التونسية ، في وسائل الإعلام الرسمية تفادياً لاندلاع ثورة مماثلة ، وخوفاً من انتفاضة الشعوب الافريقية ضد حكامها المستبدين وبالتالى فتح جبهة جديدة عليهم متمثلة بالارهاب (٣٦).

يلحظ هنا أن الاتحاد الأفريقي جاءت مواقف تجاه الثورة التونسية كاشفه عن مشكلات كبيرة تعانى منها المنظمة القارية أهمها سيطرة القادة المستبدين على أجهزة الاتحاد ، فعلى الرغم من أن قمة الاتحاد الأفريقي السادسة عشر انعقدت في أعقاب اندلاع الثورة التونسية في كانون الثاني ٢٠١١ ، إلا أن القادة الأفارقة تجاهلوا مناقشة فعاليات الثورة ، ونتائجها مما جعل البعض بطلق على الاتحاد انه " نادى للمستبدين (٣٧) .

الخاتمة

-- ان الثورة التونسية غيرت أركان النظام وفتحت فيه ثغرات تسلل منها الإرهاب فصار واقعا مؤلما لا وعلى الرغم من أن العمليات الأولى ،حدثت قبل الثورة ،فإن الإرهاب

أصبح الآن حقيقة ومقاومته شغل محير مما كان له آثار تراوحت بينما هو سياسي واقتصادى واجتماعي ويحاول النظام مواجهة الإرهاب بالآليات القانونية والسياسية والأمنية لكن هذه الأساليب نفسها ليست محل توافق بين الجميع فالمجتمع يعانى النتائج المدمرة للإرهاب لكنه لا يمنح ثقته المطلقة في مقاومة الظاهرة الاجتماعية.

--إن التعامل مع ظاهرة الإرهاب في يجب أن تتبع من فهم جيد للعوامل والأسباب التي ساعدت على وجودها ويمكننا رسم سياسة عامة لهذه المواجهة في سبيل العلاج من الإرهاب على النحو التالي - : ضرورة أن تتحول الديمقراطية والمشاركة إلى عنصر أساسى من عناصر العمل السياسي في تونس ،وهذا يعنى إتاحة فرصة التعبير السياسى وتداول السلطة ونزاهة الانتخابات وممارسة الرقابة الشعبية .

--- العزوف عن استخدام العنف المضاد المتمثل في عنف الدولة لمواجهة أحداث العنف السياسي لأن هذا الأسلوب أثبت فشله من تغذية الكراهية بين الدولة والشعب وعمق الهوة بين القمة والقاعدة وآخر مشاريع التتمية والتطور لذلك ينصح باعتماد أسلوب الحوار والمجادلة والإدماج والتشريك الفعلى فيه اتخاذ القرار والشوري الشعبية عن طريق الاستفتاء النزيه. المدروس والمقترن بألة القتل والدمار يصيب الجهود لتعيد حسابات الخطط الأمنية وتوزيعها من جديد وا ن الآليات التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس تفترض تحقيق منظمات مهمة تتفاعل فيها بينها لتحقيق ثمار نجاحاتها في القضاء على هذه الظاهرة

وقد تأثرت البلاد التونسية في البداية باقتصادها من خلال تراجع إقبال السياح للبلاد ،بسبب الأوضاع السياسية المهزوزة التهديدات الإرهابية التي عرفتها البلاد،مما جعل المداخيل المتأنية من هذا القطاع الحيوي بالنسبة للاقتصاد التونسي تتراجع بدورها فضلا عن الانعكاسات والآثار الاجتماعية حيث سجل غلق بعض الوحدات الفندقية تسريح العديد من الإجراء العاملين في القطاع السياحي . وفي ظل الصراعات السياسيات التي شهدتها تونس في السنوات الأخيرة تعانى فئة الشباب وخاصة في المناطق الداخلية الفقيرة من معضلة البطالة

عند التعامل مع ظاهرة خطيرة مثل ظاهرة الإرهاب لابد من الوقوف عندها والتعامل معها بغية تفكيك عناصر الجذب والقوة فيها ،وهذا لا يتأتى إلا عبر منظومة فاعلة تأخذ بنظر الاعتبار أن الإرهاب هو بنية اجتماعية استطاعت أن تحقق مرتكزاتها عبر عوامل متعددة لعل أولها التعامل الخاطئ مع هذه الظاهرة الأمر الذي يؤدي إلى كسبها مناعات مضادة وتغدو أكثر قدرة على الاستفحال والاستشراء كلما كثر التعامل وردود الفعل الخاطئة، الإرهاب هو ألعنفي للسلوك الخارج من أطر الشرعة والإباحة القانونية، وهو إفرازات اجتماعية شكلت فيها الثنائية النفسية والبيئة المريضة السلوك العنفى المجرم شرعا وقانونا ،والإرهاب بنية اجتماعية شكلتها عوامل متعددة وحين تتفشى الظاهرة الإرهابية فإنها تهدف إلى تحطيم البنى الديمقراطية و أسسها القانونية وهو الحال الذي تعيشه تونس لآن وبالرغم من التعامل الحازم مع هذه الظاهرة والذي حقق انجازات أمنية كبيرة إلا أن الظهور

قائمة المصادر:

رياض الصيداوي: أسباب الإرهاب في تونس؟من يغذيها، وكيف يمكن معالجتها، تم تصفح الموقع يوم ٢٠١٦-٣-٦ http://www.alhewar.org/debat/sc . houart-asp=4185

عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول ، (بيروت: : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت ن)، ص ۱۵۳.

العياشي وقاف . مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون الجزائري ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،٢٠٠٦ ، ص ٨. . Ibid .

عبد العزيز محمد خير عبد الهادي، الإرهاب المدولي، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦) ، ص ٤٨ .

أحمد يوسف التل ، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، (عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ۱۹۹۸)، ص ۲۱.

المصدر نفسه .

عمر عبد الله كامل: « الأمن العربي من منظور اقتصادي» ، أعمال ندوة الأمن العربي ، باريس ، فرنسا، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط ١٠ ،١٩٩٦ ص ٨٤.

زكريا حسين، الأمن القومي، القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية ، ٢٠٠٧ ، ص

حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية ، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، ۱۹۹۹) ، ص ۱۰۰ .

دراز وسيلة، العولمة وانعكاساتها على الأمن المحلى والدولي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتتة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٠ . المصدر نفسه .

المصدر نفسه .

محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، ۲۰۱۲) ص ۲۸.

المصدر نفسه .

فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٢) ص ۱۰۲۰–۱۰۱.

المصدر نفسه ، ص -١١٧. ١١٦.

المصدر نفسه ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

زين العابدين بن على : ولد في ٣ ايلول ١٩٣٦ في منطقة تسمى حمام سوسة ، ويعمل ضمن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي ، التحق بصفوف الجيش التونسي الحدبث عام ١٩٥٨ ، وتدرج في المناصب العسكرية وشارك في العديد من العمليات العسكرية ضد العدوان الفرنسي ،

تولى رئاسة الجمهورية الاندونيسية بعد الاطاحة بالرئيس بورقيبة في عام ١٩٧٨ ، بعد انقلاب غير دموي ، لمزيد : انظر : عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ، قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ،۲۰۱۳ ص ،۳۳۹.

عبد الرحيم بن حمادي ، الارهاب أسبابه وطرق مكافحته ،تم تصفح الموقع يوم ٦ أفريــــل ٢٠٢٢

http://www.turess.com/alfameree s/20623.

المصدر نفسه .

سامى براهم، الهجمات الأسلحة في تونس، الأسباب والتداعيات، تم تصفح الموقع في "http : // ۸-۳**،**-۲،۲۲ www.aljazeera.net/programs/arab -present-

situation/2015/11/27%D

المصدر نفسه .

هيفاء احمد صالح ، الاضطرابات السياسية في تونس ودورها في انهيار حكم بن على ، جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية ، العدد ۱۷ ، حزیران ۲۰۱۱ ، ص ۹۹ .

أنور الجمعاوي ، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، المصدر نفسه ، ص١٥.

المصدر نفسه .

وهي الثورة التي حدثت في الرابع من كانون الثاني ٢٠١١ ، اذ انطلقت التظاهرات والاحتجاجات بعد ان توفي الشاب الذي احرق نفسه في ٢٠١٠ ، وكان اول من اشعل الثورة في يوم وفاته ، اذ خرجت الجماهير منددةً بالنظام التونسي ومطالبةً بتنحى الرئيس بن على عن السلطة ، للمزيد ينظر: عزمي بشارة ، الشورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ، قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٣٠ ص ٣٣٩.

المصدر نفسه .

شهرزاد صحراوي، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس ، الجزائر ، المغرب) ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ۲۰۱۳ ، ص ۱۰ . المصدر نفسه .

أنور الجمعاوي ، المصدر السابق ، ص . ٤ ٤

المصدر نفسه .

هيفاء احمد صالح ، المصدر السابق .

المصدر نفسه.

(٥٢٨)	الارهاب في تونس والمواقف الاقليمية منه